المحاضرة الثانية عشر

قمة التغيرات المناخية بكوبنهاغن– الدنمارك

شهدت كوبنهاغن في سنة 2009 أنظار عشرات الملايين من البشر، كان وجود ممثلي 192 دولة و الآلاف من ممثلي المجتمع المدني، مصدرا للإهتمام السياسي و الإعلامي الدولي، وكان الرهان معروفا للجميع، وهو تبني إتفاقية جديدة "برتوكول" حول المناخ بالنسبة لفترة 2013-2017.

وعليه فإن الجزائر خلال القمة الدولية حول التغيرات المناخية "إلى ضرورة احترام المبادئ الأساسية للإتفاقية لا سيما ما تعلق منها بالمبدأ الجوهري حول المسؤولية المشتركة بالتباين"، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة احترام البلدان المصنعة بالعهود التي قطعتها على نفسها طبقا لما تضمنته الإتفاقية المذكورة، من الواضح أن أية اتفاقية يتم الوصول إليها لن تكون ذات معنى حقيقي إذا لم يكن تطبيقها ملزما للدول، للتذكير ينبغي على الدولة الصناعية أن تقلص انبعاثات الغازات بنسبة تتراوح بين 6 و 8 بالمائة خلال الفترة المحددة بين السنوات 1990-2013 و النتائج المحققة حتى الآن تتباين كثيرا من الدول لقد قلص الاتحاد الأوروبي نسبة الغازات المنبعثة لديه بـ 6 بالمائة، بينما زاد انبعاثها بنسبة 35 بالمائة في كندا.

هذا يعني أنه لم يتم الالتزام إلا بدرجة ضئيلة بما كان قد جرى الاتفاق عليه، إذ ان لجنة الخبراء الدوليين حول تقييم تطور المناخ، حددت ضرورة تقليص إنبعاث الغازات بين 25 و 40 بالمائة من أجل تثبيت حالة المناخ.

إن وفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها محدود نسبة خشيتها من مواجهة استياء الرأي العام الذي يخشى هو الآخر من عواقب الإجراءات المطلوبة ومن التقليص الكبير للنشاط الصناعي، ثم لاشك أن تغيير اللوك الاستهلاكي، يتطلب بالضرورة قلبا كاملا للنظام الاجتماعي في البلدان الأكثر تطورا.

فكيف يمكن إقناع المواطنين بالتخلي عن استخدام السيارة الفرية الخاصة، إذا بقيت وسائل النقل العام غير كافية و غالية الكلفة غالبا؟ وكبف يمكن الحد من تنقل الأفراد، بينما تتزايد في العديد من

البلدان المتطورة ظاهرة الإغلاق محطات القطار و المستشفيات و المدارس تحت حجة أنها لم تعد مربحة اقتصاديا؟

هذه الأمثلة البسيطة بين الأهداف المبررة التي حددها العلماء من سخونة الأرض، و تصطدم بمنطق السياسات الاقتصادية الليبيرالية السائدة في البلدان الصناعية.

و يزيد الأمر تعقيدا، كون أن ضرورة الحد من سخونة المناخ تثقل على جميع البلدان بما في ذاك النامية منها و التي لا تملك إمكانية و لا رغبة، تطبيق أية معاهدة ، إذا لم يكن هناك أفق لتحقيق تنميتها الخاصة ومن الواضح أن سبل البداية للتنمية النظيفة ذات المستوى النخفض في ما يتعلق بانبعاث غاز الفحم هي سبل غير جاهزة.

إن تمويل مثل هذه التنمية يتطلب تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقرا، بحيث تصل تقديرات البنك الدولي لها بـ 400 مليار دولار سنويا لتمويل تقنيات منشآت الطاقات البديلة، هذا في الوقت الذي لا تصل فيه الأموال العامة المكرسة للحد من انبعاث الغازات الأكثر من 30 مليار دولار سنويا في ظل الأزمة المالية الراهنة.

و في هذا الإطار الجزائر نصت في مؤتمر كوبنهاغن على ضرورة الخروج بالتزامات واضحة في مجال الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري و كذا التكفل بالمساندة المالية و التكنولوجية لصالح الدول النامية و الدول الإفريقية للوقاية من خطر التغيرات المناخية و آثاره الكارثية على الدول النامية.

مسألة النمو الاقتصادي مطروحة إذن بقوة ومن المعروف أن انبعاث الغازات مرتبط بها بشكل وثيق، وبالتالي سيكون النهوض الاقتصادي ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمصداقية ما جرى الالتزام به في كوبنهاغن.

البعض في تلك القمة وجدوا الحل في التوجه نحو ما أسموه "تقليص النمو الاقتصادي" مما يفترض على الصعيد الفلسفس والسياسي الخروج من رؤسة العالم من خلال المنظور التجاري و الاستهلاكي.

وهذا ليس حلا عمليا اليوم، فبدون النمو الاقتصادي ستزداد البطالة و البؤس في البلدان الصناعية و إفلاس الدول، وربما تزايد الحروب و النزاعات، و الدول النامية ترى في غياب النمو الاقتصادي

سدا للطريق أمام تنميتها و أمام تلبية إحتياجاتها الحيوية الأساسية، كذلك لا تمتلك البلدان الصناعية أية وسيلة لفرض أي قرار على بلدان مثل الصين أو الهند.

لذلك، ونظرا للتحديات الهائلة المطروحة علينا وعلى الأجيال القادمة لابد من اللجوء إلى خيار التجديد و العلم ولابد لذلك من رصد ميزانيات كبيرة على المدى الطويل للبحث واقتراح حلول جديدة مقبولة من جميع الدول المنظورة و النامية.

وفي هذا الصدد أبرزت الدولة الجزائرية الاهتمام الكبير الذي توليه المجموعة الافريقية لمسألة التغيرات المناخية، مذكرا باحتضان الجزائر في نوفمبر 2008 ندوة وزراء البيئة الأفارقة، التي أتاحت صياغة موقف إفريقي مشترك حول هذه المسألة وكذا بقرار الدول الإفريقية إدراج التغيرات المناخية ضمن مخططاتها التنموية الوطنية وشبه الجهوية والجهوية والتي تعول في إنجاحها على مساندة المجموعة الدولية.

كما يتطلب أيضا قبول قواعد لضبط النشاط الاقتصادي، وعدم القبول بأن تفرض الليبيرالية الاقتصادية، والتي لا هم لها سوى زيادة الربح وسيطرة قوانينها على العالم.

ليست هناك حلول لمشاكل المناخ و البيئة دون إعادة النظر في النظام الاقتصادي القائم لبعض الدول المسببة في ازدياد ابعاثات غازاتها، من مجمل نشاطاتها الاقتصادية.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

صادقت الجزائر سنة 1993 على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 9ماي 1992، وجاءت الاتفاقية نتيجة اعتراف الأمم المتحدة بأن التغير في مناخ الأرض يمثل شاغلا مشتركا للبشرية نتيجة تزايد تراكيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي من جراء الأنشطة الصناعية البشرية، مما يسفر عنه استفحال ظاهرة الدفيئة الطبيعية والتي ترفع من درجة حرارة سطح الأرض والغلاف الجوي ويمكن أن تؤثر سلبيا على الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية وعلى البشرية.

كما تعترف الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أقصى ما يمكن من التعاون من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة وفقا لمسؤولياتها المشتركة

وإن كانت متباينة وفقا لقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. كما تعترف بالحق السيادي للدول في استغلال الموارد الخاصة بها بمقتضى سياستها البيئية والإنمائية فعليها مسؤولية كفالة ألا تسبب الأنشطة التي تقع داخل ولايتها، او تحت سيطرتها ضررا لبيئة دول أو مناطق أخرى تقع خارج حدود ولايتها الوطنية، إذ ان الأمر يستدعي ضرورة أن تسن الدول الأعضاء تشريعات بيئية فعالة وان تعكس المعايير البيئية والأهداف الإدارية واولويات الإطار البيئي والإنمائي التي تنطبق عليه.

إن الهدف من الاتفاقية هو الوصول إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي، وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغيير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغدية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

وتلتزم الأطراف بمقتضي المادة الرابعة من الاتفاقية وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات البشرية المصدر من جميع الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، إضافة إلى وضع برامج وطنية للتخفيف من تغيير المناخ عن طريق معالجة الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة، والعمل والتعاون على تطوير ونقل التكنولوجيا، والممارسات والعمليات التي تكبح، أو تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة في جميع القطاعات ذات الصلة بما في ذلك قطاع الطاقة والنقل والزراعة وإدارة النفايات.

ولدى تنفيذ الإلتزامات الواردة في المادة الرابعة من الإتفاقية فإن الأطراف أن يولوا الإهتمام التام لإتخاذ مايلزم من إجراءات بموجب الإتفاقية بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتمويل والتأمين ونقل التكنولوجيا لتلبية الإحتياجات والإهتمامات المحددة للبلدان النامية التي هي أطراف في الإتفاقية للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ لا سيما منها التي يعتمد إقتصادها بشكل كبير على الدخل الناشئ من إنتاج وتجهيز وتصدير و/أو إستهلاك أنواع من الوقود الأحفوري والمنتجات الكثيفة الطاقة المرتبطة به.

كما حثت الإتفاقية الأطراف على العمل على الصعيد الوطني والإقليمي وفقا للقوانين والأنظمة الوطنية وفي حدود قدراتهم على وضع وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وأثاره، وإتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وأثاره.

إضافة إلى ذلك صادقت الجزائر سنة 2004 على بروتوكول كيوتو الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المحررة بكيوتو في 11 ديسمبر سنة 1997.

ولقد ألزم البروتوكول كل طرف أداء إلتزاماته بتحديد وخفض الإنبعاث كميا بموجب المادة 3 بغية تعزيز التنمية المستدامة وذلك عبر تنفيذ وصياغة المزيد من السياسات والتدابير وفقا لظروفه الوطنية والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة الطاقة في قطاعات الاقتصاد الوطني ذات الصلة.

إضافة إلى حماية وتعزيز بواليع ومستودعات الغازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال، وإجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة، وتكنولوجيا تنحية غاز ثاني أكسيد الكربون والتكنولوجيات المتقدمة والمبتكرة السليمة بيئيا وتشجيعها وتطويرها، وزيادة إستخدامها، وإتخاذ تدابير للحد و/أو التخفيض من إنبعاثات الغازات الدفيئة غي الخاضعة لبروتوكول مونتريال في قطاع النقل، والحد و/أو التخفيض من إنبعاثات غاز الميثان من خلال الإسترجاع والإستخدام في إدارة النفايات وأيضا في إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.